سير الزمان

العوامل المشتركة ووحدة العالم

للدكتور شهيد

سر الاستقلال الاقتصادي

في بريطانيا

الاصلاح الدستوري في فرنسا

العوامل المعنوية

ووحدة الامم

للدكتور عبد الرحمن شهبندر

﴿الفن والوطنية﴾ لا ادل على ان الوطنية شعور داخلي وفيض معنوي من التفاعل القائم بين الفن وحب الوطن ، فكم من وطنية خاملة ايقظتها عبقرية الشاعر وقومية ذابلة انعشتها ألحان المغنين ، وكم من فن ميت احيته الانتصارات في الحروب واذب صامت اطلقته اعمال الابطال المجددين ، والفن من الاصل ميزة وطنية خاصة تتفرد بها الامة بل هو عصارتها والافراز الداخلي من غددها الصُم الذي يوقظ انتباهها الى نفسها وشعورها بحوزتها ، في حين تكون العلوم والمعارف وقفاً على جميع الشعوب ، فنرى العامل الميكانيكي في الحجاز مثلاً يتلذذ بدرس السيارة وتفكيكها والاطلاع على سرها كما يتلذذ العامل في سويسرا ولكنهُ لا يرى لذة في شعر السويسريين كما يراها ابناؤها . ذلك لان الفن نتيجة انفعالات الامة مما اصابها من الاختبارات الخاصة بها على ظهر سفينة الحياة ، فاذا كان البحر هادئاً كان الفن سهلاً سلس القياد والاَّ كان هائجاً مضطرباً تتخللهُ الانقلابات والثورات ، فلا عجب والحالة هذه ان يكون كبار اهل الفن من كبار الوطنيين وذلك للمهمة الروحية التي يقومون بها من الافصاح عن الهواجس التي تجول في افئدة الامة التي ينتمون اليها . قال الاستاذ (بايندر) وتتوقف عظمة اهل الفن على طاقتهم ان يقدموا للمجتمع موضوعات طفحت بانفعالاتها انفسهم وان يشرحوها للقوم من وجهة نظرة الشريك المساهم لا من وجهة نظر المشاهد المحايد ، يعني اذا اراد الفنان والاديب ان يفصحا عن مواهبهما خير الافصاح فعليهما ان ينتخبا الموضوعات المعاصرة جهد الطاقة ، وهذا هو سر الفن جميعاً ، وعليهما ان يعرضاها من الوجهة الوطنية لان روح الامة تتطلب الافصاح والتجلي بطريقتها الخاصة واسلوبها الممتاز

وحدث لنا اننا لما كنا في الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ دعينا الى حفلة اقامتها بعثة هندوكية في احد مسارح نيويورك وفيها صنف مساعنا اعضاؤها بمنتخبات روحية من اغاني (الفيدا) الشعرية الجيدة مع رقص مقدس غاية في الاحكام كانت تتوسل به الراقصة الى الآلهة الهندوكيين ، وكان الى جانبي عين من اعيان الاميركيين الحريصين على العرب ونهضتهم فقال لي اذا كان عندكم فن من الفنون الجميلة فهاتوه الى هنا لانهُ يكون خير دعاية تبثونها لقضيتكم ولاظهار المرى المعنوية التي تربط افراد امتكم بعضهم ببعض وتدلون الاجانب بواسطته على ما في بلادكم من الذخيرة الروحية الادبية . فاذا كان هذا فعل الفن في ايقاظ اعجاب الأجنبي بنا فما أحوجنا اليهِ في ايقاظ اعجابنا بأنفسنا — بوطننا وبمجدودنا وبأوضاعنا وتاريخنا

ولما كانت الوطنية في الاصل كما قلنا شعوراً داخلياً متأصلاً في اعماق النفس فهي تحتاج الى الفنان ليفصح عنها ويبرزها بدرر تها الفنانة وثوبها القشيب ، وهنا يتجلى فضل الفن على النهضات الوطنية لانها هي المادة التي يستعين بها الفنانون من أهل الادب . وقد قال أهل التتبع من علماء فلسفة التاريخ ان الامة التي ليس لها شعراء وملحنون وكتاب متأججون وغيرهم من أهل الفن تموت سراعاً ما لم تحصل على ما يعادلهم بطرق اخرى

ونكون قد اغفلنا مسألة جوهرية في بحثنا هذا اذا نحن لم نشر هنا الى بعض المتحجرين منا ممن جعلوا ديدنهم محاربة الفن، وقد يتلمس لهم المرء بعض العذر عند ما كانت ستائر الجهل مسدولة على النهضات الحديثة في ديار الغرب والادوار الخطيرة التي مثلها الفن فيها ، ولكن ما عذرهم اليوم والامم تجمعهم شبكة وثيقة من ثقافة لا يتعذر على أحد ان يحيط بمجملاتها . ثم ان هذه الحياة ثقيلة على الرجل الحساس مع كل هذه الفنون الخلابة ، فليت شعري ماذا يكون الحال لو نجح هؤلاء المتحجرون بتجريدنا منها ؟ ألا يصبح المجتمع حينئذٍ شبيهاً بحلقة درس عقيم او مجلس نواب جامد غلب على اعضائه النعاس ؟

﴿ المجد والوطنية ﴾ تزداد الامة تصلباً وتماسكاً بقدر ما كان لها من مجد غابر تمت اليه بأنسابها ، فالابطال المتقدمون من افرادها ممن دوخوا الممالك ومصروا الامصار ووطئوا بسنابك الخيل عروش الملوك هم النواة التي تجتمع حولها مشاعر الافراد وتتعاون بواسطتها عقولهم وتخضع لها ارادتهم . وكذلك شأن من كان لها من العلماء المبرزين والمخترعين المتفوقين والفنانين العبقريين وسائر الرجال من افرادها ممن تركوا وراءهم في المجتمع المادي والعقلي والروحي دوياً وأثاروا عاصفة من الدهشة والاعجاب ، وقد كان للخلفاء الراشدين في هذا المضمار ولمن اختاروا من اهل القيادة والزعامة من الاثر في تكوين العرب خاصة والمسلمين عامة ما لا يتطلع الدهر الى محوه . وكذلك الحال في تلك الشموس التي أنارت جنبات الليل في القرون الوسطى بعلمها وأدبها وفنها من أبي الطيب المتنبي وابي العلاء المعرّي وابن رشد وابن تيمية الى ابن خلدون ، ومما نورده من الامثلة الحديثة في العالم العربي على شأن الرجل العظيم في تكوين الأمم ان للملك فيصلاً أفاد الجامعة العربية ليس في حياته فقط بل بعد مماته ايضاً . فالمآتم التي اقيمت له في طول البلدان العربية وعرضها وعُدِّدت فيها مناقبه والمثل الاعلى الذي وضعه نصب عينيه أثارت موجة من الانتباه الى القرابة بينها لم يشهد التاريخ مثلها منذ دهور

ولا مراء ان الحضارة العربية التي اسبطرت واخضرّ عودها في الشام والاندلس ومصر والعراق والقفرات التي طرقت اوربا من جانبيها الشرقي والغربي ما فتئت موضوع شعرائنا وكتابنا ورواد الاصلاح فينا منذ دبّ فينا وهنا القومي . ذلك لأن تذكير الامم بمجدها الغابر بصور معقولة هو اشبه شيء بتوجيه نظر الفرد الى عظمة آبائه وجدوده يولد الأنفة واحترام النفس والابتعاد عن الذلّ والمسكنة

﴿ الالم والوطنية ﴾ رأينا البلدان المعنوية على امرها والخاضعة لمصالح الاجنبية والمخصوصة عواطف الاستهار تشعر بالكثير من الاشتراك في العواطف التي تعلي في صدور ابنائها . فاذا كان وراء هذا العامل السلبي القائم على الكراهية والنفرة من المستعمرين الطفيليين عوامل اخرى ايجابية من العوامل الوطنية التي عرضنا لها ازداد تأثيره فكان من اكبر الدواعي الى توحيد الجبهة ، لا جرم اننا رأينا المحنة التي تعانيها فلسطين من وعد بلفور الجائر مثلاً تحدث في الاقطار العربية الاخرى اصداء يبلغ حد المشاركة ، وكذلك الحال في الظهير البربري الذي اعلنه فرنسا في المغرب الاقصى لفصل البربر عن اخوانهم العرب ، وقد امتلأت الصحف السيارة بالاحتجاجات على المستعمرين من أجله وعقدت الاجتماعات في شتى البلدان لاظهار الصخب والسخط مما دلنا على شدة التماسك بين أبناء العربية . ومما لحظه علماء الاجتماع ان الافراح المشتركة هي مثل الدواعي المؤدية الى الشعور بالمجد تسبغ على الوطنية حلة من الزهو والابهة في حين تلقي عليها الآلام المبرحة ستاراً حالكاً من نكد وغم وتنفث فيها ما دعاه الاستاذ (بايندر) شعوراً تصوفياً من حيرة واسرار ، ويصاب أهل الآلام بترض الاكثار من التشكي قد يبلغ حدّ (الهستريا) في المرأة العصبية مع اقلال من العمل يجعل صاحبه في حكم المقعد ، ولحظنا في بعض الأحيان افراطاً عظيماً جداً في التشدق بالعظمة المدفونة تحت الثرى والتمدح بالماضي والافاضة في ذكر محامد الجدود حتى ضاق صدرنا كما يضيق صدر كل امرئ بالفقير الحافي الذي يجعل ديدنه في الحياة التغني بما كان «للرحوم» جده من الاحلية ! وليس من مصلحة الامة في شيء ان تجعل المثل الاعلى للنشء الحديث الرضى بالانتساب الى العظماء فقط

اننا نمجد الآباء والجدود ونبني على محامدهم الصحيحة وطنيتنا الناهضة ولكننا لن نعبدهم ، ويكون فارغاً من كان خالياً من جميع المزايا الا ما يدعيه من كرم المحتد

ولعل الموسيقى العربية وما فيها من أنّات وآهات وبكاء واحزان ورجيع وحنين هي المدرة المعبر عن الالم المتأصل في شعوب العالم العربي ، وقد ينحط هذا النوح في بعض المغنين حتى يصير تخنثاً ويفقد جميع اسباب الرجولة ، ولم يعدّ فنا الموسيقي بصيبة أكبر من تلك البدعة المبتذلة الثقيلة للمغنية الباردة التي يكررها المغني في كل محفل وهي « ياليلي » فليت شعري متى يزول الظلام عن الافق فيلمع الشرق بنور الفجر ليصيح المغني « يا نهاري » ؟ والالم نافع ما بقي حافزاً للعمل منبهاً لعزة النفس ولكنه متى صار أداة للتسول والاستجداء والاستعطاف وعلامة على القنوط فهو حشرجة الصدر ساعة الموت . وقد بقيت الموسيقى التركية الى السنين الاخيرة على هذا النمط ولكن الانقلاب السياسي الخطير الذي تناول تركيا من بعد الحرب اخذ يحدث اثراً ظاهراً في ألحانها فلا يمضي زمن طويل حتى تتخللها اصوات شديدة تردد اصوات قعقعة السلاح في صفاريه وكرك صوت وتتلألأ منها في صدور سامعيها لمعان ينعكس عن وميض سيوف الغازي وقنابل المتفجرة

وقد عاب الاستاذ (بايندر) على اهل البلدان الشرقية المرهفة استعمالهم النورية والتمويه في كلامهم

وتجنبهم الصراحة حتى في ابسط الامور فلو انك سألت الواحد منهم عن صحة زوجه او عن عمله او عن الحدث السياسي المنتظر لجابك جواباً مطلقاً من كل قيد وربما اصحبه باشارة ذات معنى او بهز الكتف . وبدهي ان مثل هذا الموقف يحمل الظالم على حسبان المظلوم بليداً او غداراً في حين يتهم المظلومون اسيادهم بكل انواع الجناية ويميلون كما قال (نيتشه) الى التخلق باخلاق العبيد لحماية انفسهم وللاحتفاظ بالبقية الباقية من حرمتهم القومية (١)

وقد لحظنا شيئاً آخر في بعض بلدان العالم العربي غير ما اشار اليه الاستاذ (بايندر) وهو ما يدعو الى الاشمئزاز كثيراً ويستحق أصحابه الاستنكار الشديد لانه يطبع في نفس الاوربي فكرة سيئة عن المشتغلين بالقضايا العامة ، فقد اعتاد بعض ابناء البلاد انهم اذا ظهروا على المسرح امام الجمهور ابدوا من التطرف في الوطنية الشيء الكثير فهم لا يفاوضون مثلاً — اذا كان هنالك حديث مفاوضة — الا اذا القى الاجنبي بقفه وقفيضه في البحر ، ولكنهم متى خلوا بهذا الاجنبي نفسه اظهروا من اللين « والكياسة» ما كانوا يعدونه على المسرح خيلة عظمى في الآخرين ، فالظروف الذي رفضوه في الوليمة أمام المدعوين الآخرين بحجة قلة الغذاء والتسمم قبلوا في الخلوة محله كسرة من الخبز ، ومثل هذا الموقف المداجي المخزي يدعو المحتل الى تجنب الامة والطمع في الافراد يقوم بمساومتهم للحصول على ما يعتقد انه متعذر مع الشعب

﴿ الوطنية تعصب للوطن ﴾ نحن نعترف هنا بمنتهى الصراحة ان التربية الامية الحرة وما يلازمها من نظرة صحة عامة وعقيدة تعاونية مشتركة هي تربية لا تتفق والتعصب على انواعه في شيء — سواء في ذلك التعصب الديني والتعصب الجنسي والتعصب الوطني — ولو كانت الامم سمحة لا يفكر بعضها في استثمار بعض وتسخيره لغاياته الحقيرة لتقدمت الوطنية ركناً من اعظم الاركان التي تعتمد عليها وهو ركن التعصب . وطالما قلنا ان التعصب الديني في القرون الوسطى كان السور الوحيد الذي يحمي ذمار الجماعات لان الرابطة الدينية كانت اساس ارتكازهم ومبنى حوزتهم وقد حل محلها في القرون الحاضرة عند معظم الامم الراقية التعصب الوطني لان الوطنية اصبحت اساس هذا الارتكاز ، فالوطنية بهذا المعنى اذن دين من الاديان . وقد تصدر من بعض كبار الوطنيين المتصفين بالعلم والنباهة والاخلاق اقوال وأعمال لتمجيد الوطن تكاد تكون في نظر العالم الحكيم السمح هزءاً وسخرية ولا تقل سخافة عن بعض الذين جعلوا دينهم في الحياة وصناعتهم في كسب المعاش الطعن المنكر في الاديان جميعها الا الدين الذي وجدوا عليه آباءهم عرضاً ، فمن ذلك ما كان يزعمه قادة السياسة البريطانية من ان الله اوصل انكلترا رحمة للعالمين ، وكان الامبراطور غليوم يزعم انه مرسل من الله على رأس الامة الجرمانية لقيادة العالم ، وما حازت امة امة اخرى الا اعلنت على رؤوس الاشهاد يوم شهر الحرب ان الله انحاز الى جانبها ، ومن اعجب المظاهر الوطنية السخيفة ان

(1) Major Social Problems. p. 213

كتب الفرنسيين في تاريخ العلم والادب والسياسة تنسب كل اختراع او ابتكار او اكتشاف الى رجل من الفرنسيين حتى لو ان فرنسيًّا استبدل بتفاحة (نيوتن) رمانة مثلاً ما خجلوا ان ينسبوا اليه ناموس الجاذبية محتجين بأن الرمانة غير التفاحة ! وفي احد الكتب الجرمانية المنتشرة في الايدي كثيراً عبارة مضحكة عن ميزة اللغة الالمانية وفضلها على غيرها ذكرها الاستاذ (بايندر) وهي « ان الفرنسي يقبع في كلامه كما يقبع الخنزير والانكليزي ينخر من انفه نخراً ولكن الجرماني هو الوحيد الذي يتكلم » وسئل احد المبشرين وهو يستعرض المعجزات والخوارق الواردة في الكتاب المقدس وما لها من الشأن في تأييد دينه عن كرامات الاولياء في الاسلام فقال هذه من عمل الشيطان وأما تلك فمن عمل الرحمن !

لقد رجعت الى نفسي وحللت عقيدتي في التعصب فوجدتها تنحو هذا النحو من الاستهجان وهذا ما يجب ان يتصف به كل من كانت له نزعة علمية مجردة عن الهوى ، بيد انني ويا للاسف مرغم على القول بمنتهى الصراحة ان التعصب الوطني قد يكون العلاج الوحيد الذي ينقذ امتنا من براثن عبدة المادة من المستعمرين المستنزفين ، وانني اسف هذا الدواء على مضض مني كما يصفه كل طبيب غيري يرى مثل هذا الخطر المهلك محدقاً بالمريض الذي يداويه . لا جرم ان الامم المغلوبة على امرها تبالغ في شأن لغتها وعاداتها وتعاليمها وعقائدها وأدبها وفنها وعلمها وجمال بلادها مبالغة تتجاوز المعقول في بعض الاحيان كما ذكرنا سابقاً وتنقب عن المستعمرين بعين مجهرية فتذكر عيوبهم ومساويهم وتكرّه ابناءها بهم وبالروائح المنبعثة من أوضاعهم لان دواء الاقاعي في نظرها جزء من الرجفة من منظر هذه الاقاعي والخوف من انيابها غريزة طبيعية

وكانت كلتا مؤمن وكافر في عصر التعصب الديني سبب رعشة عند الامم لما يحدث مدلولها في الاذهان من النفرة المستنكرة ، وسترغم الدول الاوربية المستعمرة اهل البلدان المقهورة على جعل كلمة افرنجي في نظرهم سبب رعشة ايضاً لانها تمثل في اذهانهم تلك المغارم والمظالم التي شهدناها بام العين فلا يحق لاحد ان يجادلهم او يجادلنا بها . والبغض المتوارث يزداد شدة باستمرار النواعي التي احدثته وينتهي بالانفجار المخطير عند حدوث الشرارة الاولى

﴿ القناعة الاقليمية خطر على الارتقاء ! ﴾ لقد أيدنا في هذه المقالات « الجامعة العربية » تأييداً كليًّا وابتعدنا عن السياسة الاقليمية او الموضعية ابتعاداً كبيراً لسبب اجتماعي يعد في المقام الاول وذلك لما عرف عند علماء الاجتماع من ان الارتقاء يسير سيراً حثيثاً متى كان للافراد المتحدين وجهات نظر يختلف بعضها عن بعض ومميزات خاصة متباينة في حد ذاتها ولكنها لم تبلغ في تباينها هذا حدّ النفرة او ما يدعو الى التفتت بل هي مشدودة برباط الوطنية الوثيق ، فاذا ما طلبنا تنظيم الشعوب العربية وتقريبها بعضها من بعض فلا نعني ابداً اننا نريد طبع افرادها على غرار واحد بل نريد ان يترك للفرد فيها مجال تظهر فيه ميزاته الخاصة ضمن الوحدة العقلية الاجتماعية الشاملة ،

والفرد الواحد لا يخرج عن دائرة الجمود التي يأسن فيها ولا يشعر بالحوافز التي تبعثه على الحركة والعمل الاَّ بالاحتكاك بغيره ممن اختلفت مزاياهم وبرزت خصائصهم . فلو قدّر له ان يعيش دائماً بجانب من هم على شاكلته بحيث يطابقهم ويطابقونه حقراً وتنزيلاً لم يتغير ولم يتغيروا . وهذا التباين الفردي هو سر الجلاء الذي يكتسبه اهل السياحات ممن يختلطون بالامم الاخرى ويمازجونها . والميزات الفردية الخاصة التي تطبع صاحبها بطابعها الممتاز لا تتيسر الاَّ في الامم الكبيرة . فقد رأينا اهل القرية الصغيرة اكثر تشابهاً واتساقاً فيما بينهم من اهل المدينة الكبيرة لذلك كانوا اقرب الى الجمود والسير في الحياة على نمط واحد حقباً من الزمن

وهذا ما حمل كبار الوطنيين في الامم العظيمة الناشئة على محاربة السياسة الاقليمية وما تؤدي اليه من اقتصار على البقاع الموضعية ، ويكون من الضربة الاجتماعية قاصمة الظهر ان يقتصر زعماء البلدان العربية كل منهم على خدمة القطر المحلي الخاص الذي يعيش فيه ويغفل شأن الخصائص الموجودة في الاقطار الاخرى ، ولقد اصاب الاستاذ (بايندر) الحز حين قال « ليس للامم الصغرى او المظلومة حرمة مقدسة وسياستها سياسة وضيعة غالباً تكاد تكون على نسبة مساحة ارضها بالضبط والعطايا التي تتحف بها الانسانية هي عادةً لتسلية الامم الاخرى غالباً »[1] وقد حمله كرهه لمثل هذه الامم الصغيرة على التمسك بأهداب مذهب النشوء وتنازع البقاء وبقاء الانسب فلا رحمة في قلبه لمن ليس في طاقته ان يخلع بقوة ذراعه نير الاستعباد ، والضعيف محكوم عليه بالخضوع والتسخير سواء كان انساناً ام حيواناً ، لاجرم انه يأبى ان يمد يد المساعدة للمقعد الذي لم تنبت له اطراف يقوم عليها فليتذكر متصولو الاستقلال وشحاذو الحرية هذا الكلام اللاذع وهذه العبرة البالغة . ثم ان هذا التباين المعقول في الميزات الفردية لا يأتي بالثمرة المطلوبة من التقدم والارتقاء بحيث تتولد من الاحتكاك بين الافراد المتباينين شرارة النهضة الاَّ اذا كان هنالك تربية وطنية تنحى من اساسها بالتسامح الداخلي وسعة الصدر وبعد النظر بحيث تستطيع مع الزمن تعرُّف الصالح والطالح من خصائص ابناء العشيرة

﴿ الارادة العامة والوطنية ﴾ وقد تجتمع عوامل التجانس التي ذكرناها جميعاً المادية منها والمعنوية ولكن الجماعة المزدانة بها لا تؤلف الوحدة المنشودة ، وذلك لفقد عامل اجتماعي خطير عليه المعول في توحيد الافراد وهذا العامل هو تنظيم هؤلاء الافراد في داخل الجماعة تنظيماً يجعل لهم رأياً عاماً وارادة شاملة مرتكزة عليه ، فكل شعب مهما بلغت فيه عوامل التجانس من الظهور لا يحسب وحدة ما لم يفكر تفكيراً واحداً ويجزم جزماً واحداً ويريد ارادة واحدة — ولا عبرة بالشذوذ الذين خرجوا على الجماعة وانشقوا عن الدولة . ويجرنا هذا الكلام الى البحث في الزعامة وضرورة افراد باب لها لأن هذا التنظيم المعنوي الذي جعلناه اس الوحدة هو عمل الزعماء والسرّ الذي تبنى شخصيتهم عليه ، حيث لا توجد زعامة صحيحة لا يوجد رأي عام خير ولا ارادة عامة صادقة

(1) Major Social Problems, p. 216.

سبل الانتعاش الاقتصادي

في بريطانيا

بحث في تاريخ السنوات الثلاث الاخيرة

الانتعاش الاقتصادي الذي اصابتهُ بريطانيا في السنوات الثلاث الاخيرة ، مثل بليغ على مآثر الزعامة الحكيمة في عصر تكاد تكون آيتهُ الاضطراب والاختناق. اذ قلما يزور لندن زائر في هذه الايام من دون ان يحسَّ بأنها مدينة لا تجثم على صدرها اشباح القلق والخوف من المستقبل . فلندن اكثر العواصم رخاء في العالم اليوم، يستطيع الاحصائي ان يثبت ذلك بالارقام تتناول الثروة العامة واتساع نطاق العمل ومقدار ما يستهلك من العروض . ولكن الزائر الاجنبي لا يحتاج الى برهان ، ذلك انهُ يحسُّ عند وصوله الى لندن بطمأنينة لا يحسُّ بها في العواصم الاخرى . فانهُ اذا قدمها من برلين شعر بفرج يطلق لسانهُ في تناول المشكلات العامة بكلام هادىء صريح . واذا جاءها من باريس لسي حوادث الشغب وانباء الارتكاب وشبح الاضطراب محوّماً على مجلس النواب . اما إذا أتاها من ناحية الولايات المتحدة الاميركية فانهُ يرى فيها أمةً سمتها الطمأنينة والثقة بالنفس

الاّ أن لندن ليست نموذجاً لسائر المدن والمقاطعات البريطانية ، ففي شمال بريطانيا وويلز مناطق اكتسحها الفقر وغلب عليها القنوط. ولكن بريطانيا بوجهٍ عام اصابت انتعاشاً ملموساً ، أعاد اليوفاً من العمال الى العمل ونثر عن جمرة الثقة رماد الاستكانة واليأس

من الاقوال الشائعة ان البريطانيين ادركوا هذا الانتعاش بتركهم القوى الطبيعية تفعل فعلها . ونحن لا ندري ولا المنجم يدري مدى ما كانت تصيبه بريطانيا من الانتعاش لو أنها حقيقة تركت القوى الطبيعية تفعل فعلها اي لو أنها امتنعت عن انشاء الحكومة القومية ، والخروج عن قاعدة الذهب ، وإحاطة أسواقها بحواجز جمركية ، وخفض دخل المموّلين ثلاثين في المائة بعملية تحويل القروض ، وتشجيع الزراعة بتنظيمها وامدادها بالاعانات المالية

***

إن تاريخ الشعب البريطاني من سنة ١٩٣١ الى الآن شبيه بتاريخ رجل فرد من بعض الوجوه . فالرجل يحكم في شؤونهِ المختلفة احكاماً متباينة فيكون بعض احكامهِ غاية في الحكمة ويكون البعض الآخر اخفاقاً فتؤاتيه الاقدار فيدرك بهِ الامل المنشود كلهُ او بعضهُ . كذلك القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في خلال هذه السنوات الثلاث . فقد كان بعضها بالغاً منتهى الحكمة والحصافة ، وكان البعض الآخر مما آتتهُ الاحوال فاصاب الهدف . بل ان واحداً منها على الاقل كان اشبه بمجال الفقير البائس أتى على آخر فلس عندهُ ، ثم اصاب في ارضهِ كنزاً ثميناً

فلنبدأ بالحادث الذي مهّد لهُ الحظ سبيل النجاح . وليس الحظ عاملاً يصحُّ ان نقعد في درس التاريخ الاقتصادي . فالكشف عن منجم ذهب ، يؤثر في مصير بلاد او مقاطعة بأسرها . ولكن الكشف عن المنجم امر لا يمكن التقطع فيهِ ، وخاصةً في بلادٍ لم يعدّن فيها الذهب من قبل . فيكون كشفهُ حينئذٍ مرهوناً بالحظ الى حدٍّ بعيد

فاذا حدث في بريطانيا ؟ كانت الحكومة القومية قد انشئت للدفاع عن قاعدة الذهب . وكان المستر مكدونلد قد اثار مخاوف البريطانيين بحديثهِ عن ملايين المركات تدفع لقاء طابع بريد واحد ، في عهد التضخم المالي في المانيا . وكان الحائل الوحيد بين بريطانيا والتضخم ، مبلغ ما في خزائن بنك انكلترا من الذهب ، وتوازن الميزانية البريطانية . اما احتياطي الذهب في خزائن البنك فكان قد رهن لقاء القروض التي عقدت في باريس ونيويورك لسدّ مطالب الدين طلبوا سحب اموالهم من انكلترا وكان ميعاد توفية هذه القروض قد اوشك . وكانت البلاد لا تملك زيادة في صادرها على وارداتها لتشتري بها فرنكات او دولارات لتوفية ما عليها . ولم يكن للخزينة البريطانية اموالٌ في الخارج ولا سبيل لها الى الحصول عليها الاّ بالتوجه الى ما يملكهُ الافراد الانكليز من الاموال في البلدان الاجنبية . نعم كانت الحكومة البريطانية قد عمدت الى مثل هذا العمل في خلال الحرب ، اذ كانت النزعة الوطنية تبعث على البذل . ولكن اعادتهُ الآن وسير الحوادث ينذر بالخراب المالي ، متعذّر او مستحيل . فاذا بعثت انكلترا بما تملكهُ من الذهب لتوفية هذا الدين ، فقدت لندن مكانتها المالية العالية . وإذا عجز البنك عن توفية قروضهِ حقّر بين البنوك

ما العمل ؟ ! لا مكدونلد يدري ، ولا وزير ماليتهِ يدري ، ولا رجال وزارة المالية يدرون

***

ما كادت بريطانيا تخرج عن قاعدة الذهب حتى اتجه اليها جدول من الذهب ، من نبع غير منتظر . ثم ما لبث هذا الجدول ان تحوّل الى نهر كبير ، فصبَّ في لندن في خلال سنتين نحو سبعين مليوناً من الجنيهات . وكذلك استطاع بنك انكلترا ان يوفّي دينه لباريس ولاميركا ، قبل ميعاد الاستحقاق ، فأخذت بريطانيا تستعيد مكانتها المالية ، التي هزّها الخروج عن قاعدة الذهب ، وتطلع الناس الى البريطانيين يعجبون بمقدرتهم المالية

على ان هذا الذهب لم يستخرج من منجم جديد ، بل من منجمٍ عظيم هو بلاد الهند . ذلك ان عشرات من السنين كانت قد انقضت على شعب يُربي على ٣٠٠ مليون نفس ، وهو يخزن الذهب . فكان يصرف بعض الذهب أساور وحليًّا للنساء ، ويحفظ بعضهُ سبائك او نقوداً مسكوكة

فلما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب ، لم يفقد الجنيه الاسترليني من مقدرتهِ على الشراء لا في بريطانيا ولا في الهند . اي ان قيمة الذهب زادت من حيث مقدرتهُ على الشراء . واصبح خازن الذهب يستطيع ان يخرج ذهبهُ ويبيعهُ فيجني من بيعهِ ربحاً غير يسير . وكان الهنود يحتاجون الى

المال ، فأخرجوا نقودهم وسبائكهم وصهروا الاساور والحلي ، وبعثوا بها جميعاً الى لندن

وادركت الحكومة البريطانية في الحال قيمة هذا الاتجاه . فأنشأت « حساب التسوية والمبادلة » لتجهيز الحكومة بالمال اللازم لشراء الذهب في الهند وافريقية الجنوبية . نعم كان لهذا الحساب غرض آخر هو منع سعر الجنيه الاسترليني من الهبوط كثيراً او الارتفاع كثيراً ، ولكن غرضهُ الاساسي كان شراء الذهب ، وقد حقق الغرض على أوفى وجه ، لان المخزون من الذهب في انكلترا بلغ من نحو سنة أعلى ما بلغهُ في التاريخ . فذهبُ الهند أنقذ بريطانيا من موقفها العصيب

ولكن الهند ما كانت تستطيع ذلك لولا حدوث حدث آخر ما كان في مكنة أحد ان يتنبأ بحدوثهِ . ذلك أنهُ لما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب لم يدر أحدٌ ، هل ترتفع أسعار العروض بالنقد الورق او تهبط اسعار العروض بالذهب . فالتجاريب السابقة في فرنسا والمانيا وايطاليا كانت تشير الى هبوط اسعار النقد الورق اي الى ارتفاع اسعار العروض بعد الخروج عن قاعدة الذهب ، وهذا يفضي الى زيادة المطبوع من ورق النقد فالى التضخم النقدي . والراجح ان مكدونلد كان يرى هذا والاَّ لما انشأ الحكومة القومية جاعلاً هدفها الاول الدفاع عن قاعدة الذهب ، ولما بثَّ الخوف في طول البلاد وعرضها من تضخم شبيه بتضخم النقد في المانيا سنة ١٩٢٣

الاَّ ان الحوادث اتت على غير ما كان يتوقع . ذلك انهُ لما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب هبطت اسعار العروض بالذهب ، ولم ترتفع اسعارها بالنقد الورق . وجرت بلدان اخرى مجرى بريطانيا في التخلي عن الذهب كأساس للنقد واتخذت الجنيه الاسترليني اساساً لنقدها ، فاصبح الجنيه في اسواق العالم المالية اقوى من ان تسيطر عليهِ قوة الذهب . والانكليز يجملون لك هذه الحالة في قولهم ، انهم لم يخرجوا عن قاعدة الذهب ، ولكن الذهب خرج عن قاعدة الجنيه الاسترليني

وكذلك احتفظ الجنيه بقدرتهِ الشرائية ، وفي الوقت نفسهِ خفض اسعار البضائع البريطانية بالقياس الى نقد الامم الباقية على قاعدة الذهب ، فنشطت تجارة الاصدار البريطانية . وهذا كلهُ كان من بواعث اقبال الهند على اخراج ذهبها المخبوء ، وابدال جنيهات استرلينية به لجني الربح من الفرق فاستعادت لندن مقامها المالي بين عواصم العالم

***

قلنا ان « الحكومة القومية » الاولى انشئت في بريطانيا لانقاذ قاعدة الذهب . فلما اضطرَّت الحكومة ان تخرج عن قاعدة الذهب ، كانت نزعة التعاون القومي وتأييد الوزارة القومية ، قد استنفدها الشعب البريطاني ، فاستطاعت الحكومة ان تتقدم الى البلاد في انتخاب عام احرزت فيهِ كثرة ساحقة . فكان لذلك أثر عظيم في الانتعاش الاقتصادي ، لان الثقة بالوزارة القومية مكَّنت الشعب البريطاني من اجتياز تلك الايام العصيبة في اواخر سنة ١٩٣١ التي تلت الخروج عن قاعدة الذهب وما عقبهُ من القلق لما يكنُّهُ المستقبل في ثناياهُ . فلما قامت الحكومة القومية بتأييد البلاد

في الانتخاب العام ، مكّنها جمع أعنّة السلطة في يدها من اتخاذ الخطط التي رأتها كفيلة باجتناب الانهيار بل واعادة الرخاء

كان الشعب البريطاني ينفق حينئذٍ اكثر مما يجني . فكان يبتاع في الخارج اكثر مما يبيع . وهذا الخلل في ميزانه التجاري مضافاً الى العجز في ميزانية الحكومة ، كان سبب الازمة التي اخذت الامة البريطانية بخناقها في اواخر سنة ١٩٣١ ، لانهما افضيا الى سحب الاموال المودعة في لندن ، وقرار الحكومة ان تخرج عن قاعدة الذهب . فكان الغرض الاول الذي يجب ان تتجه اليهِ الحكومة اعادة التوازن الى الميزان التجاري والميزانية معاً

لم تَرَ الحكومة صعوبة ما في موازنة الميزانية . بل ان حكومة العمال السابقة كانت مستعدة لموازنتها وكانت تستطيع ذلك لولا إحجام بعض اعضائها عن الموافقة على نقص الاعانات التي تمنح للمتعطلين عن العمل . فلما جاءت الحكومة القومية ، ضربت بنأمي التوفير ، مرتبات رجال الحكومة — فنقصت مرتبات الموظفين والمعلمين ورجال البوليس وغيرهم — اسوة بمُنَح العمال المتعطلين

ولم يكن في عملها هذا اي خروج على مبدإ مقرر . غير ان اعادة الموازنة الى الميزان التجاري احتاجت الى التوسل بوسيلة غير مألوفة عند الانكليز — نعني انشاء حاجز جمركي عام . ولكن مسألة الحاجز الجمركي ، لم تُثَر في الانتخاب العام صراحة ليبدي الجمهور رأيهُ فيها . والراجح انهُ لو اثيرت لكان في وسع المعارضين ان يقنعوا الجماهير البريطانية بأن اقامة هذا الحاجز يعني ارتفاع اسعار الاغذية ، ولخسرت الحكومة القومية الانتخاب

لذلك عمدت الحكومة القومية الى عبارة كان لها اكبر اثر في فوزها ، اذ طلبت من الشعب البريطاني ان يمنحها وصاية تامة كما يمنح المريضُ طبيبَهُ وصاية مطلقة في علاجه . وليس في هذا التشبيه اي نشوز . لان العجز في الميزان التجاري كان مرضاً يحتاج الى افعل اسباب العلاج ولو لم يكن بعضها مألوفاً . فلما فازت الحكومة في الانتخاب طلبت الى مجلس النواب الموافقة على اقامة الحاجز ففعل . فهذا تدخل صريح من جانب الحكومة البريطانية في فعل القوى الطبيعية . بل ان جل علماء الاقتصاد في بريطانيا ، كانوا يذهبون الى انه من الاثم اقفال الاسواق الصغيرة في وجه الامم الصناعية . فاقفال اكبر الاسواق العالمية — اي سوق بريطانيا — كان اثماً كبيراً بحسب زعمهم . ولكن الحكومة البريطانية اقدمت على اقفاله من دون ان تحس بأنها اجترحت اثماً ولا هي اعتذرت عن ذلك للبلدان التي كانت تعيش في الغالب من بيع منتجاتها في بريطانيا

ولا ريب في ان جانباً من انتعاش بريطانيا الاقتصادي ، يعود الفضل فيه الى الحواجز الجمركية لانها فتحت السوق البريطانية نفسها لاصحاب المصانع البريطانية بعد ان كان اصحاب المصانع الاجنبية يزاحمونهم فيها . ولكن هذه الفائدة التي جنتها بريطانيا لم تكن خالصة . لان نقص مقدرة الامم التي تعامل بريطانيا على الشراء ، اسفر عن نقص في صادرات بريطانيا . الا ان تجارة الصادر البريطانية

كانت تمتاز في ذلك العهد بنقص في اسعار العروض لخروج الجنيه من قاعدة الذهب . يضاف الى ذلك ان العالم حينئذ بدأ يلمس تحسيناً في التجارة العالمية ، فكانت النتيجة التي اسفرت عنها هذه العوامل — اي زيادة تصريف البضائع البريطانية في بريطانيا نفسها ، ورخص المصنوعات البريطانية لخروج النقد الانكليزي عن قاعدة الذهب والتحسن الملموس في التجارة العالمية — ان زاد الطلب على مصانع بريطانيا ، فازداد الطلب على العمال وقلّ التعطّل . ولعلّ ابلغ مثل على هذا الانتعاش صناعة الحديد والصلب التي ضعفت حتى كادت تتلاشى ، لشدة المنافسة التي اصابتها من الصناعات التي تقابلها على البرّ الاوربي ، فأصبحت بعد التحوّل الجديد تنتج ثمين في المائة مما تستطيع انتاجهُ

على ان الحواجز الجمركية ليست حافزاً كافياً للانتعاش الاقتصادي . بل ان الحواجز لا تجدي كثيراً الاّ في بلاد مستعدة ان تتخلى عن صادرها بقدر ما تتخلى عن واردها . ولا ريب في ان خروج بلدان كثيرة عن قاعدة الذهب سلب البضائع البريطانية بعض الميزة التي كانت تمتاز بها في سنة ١٩٣٢ . بيد ان الرأي السائد في بريطانيا الآن هو ان الحواجز افادت واذن فيجب الاحتفاظ بها . على ان ذلك لا يكفي . ولا بدّ لبريطانيا من ان تعنى باعادة تنظيم صناعاتها ملاءمةً للنقص في صادراتها . فبريطانيا في الغالب ، تبيع ٣٠ في المائة من مصنوعاتها في الخارج ، ولكن الزيادة في ما تستهلكه السوق البريطانية بعد احاطتها بالحواجز الجمركية ، لا يقرب من هذا ولا من نصفه . فالانتعاش الى درجة الرخاء ، عن طريق الحواجز غير مرجّح ان لم يكن متعذراً . وقد ترى بريطانيا قبل انقضاء زمن قصير ، ان هذا الحاجز سوف يصبح سلسلة من الابواب ، كل باب منها يمثل معاهدة تبادل تجاري مع البلدان التي يهم بريطانيا ان تعاملها

***

وعلى كل حال لا نستطيع ان نعلل الاّ جانباً من انتعاش بريطانيا الاقتصادي بالحواجز الجمركية . وأما الجانب الآخر فيمكن تعليله بتلك العملية المالية العظيمة التي تعرف باسم « تحويل قروض الحرب » من قروض فائدتها ٥ في المائة الى قروض فائدتها ٣½ في المائة فوفّر على الخزينة دفع فائدة قدرها ½ ١ في المائة على مبالغ كبيرة من المال كل سنة . وقد كان لهذا التحويل اثر اجتماعي كبير ، الاّ ان نجاحهُ كان يقتضي ان ترضى طبقة المستثمرين البريطانيين — وهي غنية وذات حول — بخفض دخلها من الاموال التي تثمرها في هذه القروض ثلاثين في المائة

كان مقدار دين الحرب الذي فائدتهُ ٥ في المائة ، الفي مليون جنيه . فكان على الحكومة اذا شاءت ان تنجح في عملية التحويل ان تدبر تدبيراً يمكّنها من اقناع اصحاب السندات ، بأن مصلحتهم تحتّم عليهم قبول التحويل . وهذا في ظاهره كان متعذراً ، اذ كيف تستطيع ان تقنع الناس ، بأن يقبلوا مختارين نقصاً في دخلهم يبلغ ثلاثين في المائة ؟ ولكن وزير المالية البريطانية السير نفيل

المستشارين ابتدع كل الابتداع في معالجة الامر . وقد آتتهُ الاحوال الاقتصادية العامة في ما فعل

ذلك ان الصناعة كانت رأكدة حينئذٍ ، وتثمير الاموال في الخارج لا يغري ، بل ان الحكومة البريطانية كانت تثني الناس عنهُ . وكان المال يتجمع في الخزائن وليس ثمة سبل لتثميره او استغلاله. فقال وزير المالية في ذات نفسهِ : ان عملية التحويل تصيب النجاح المرغوب ، اذا بدا لأصحاب الاموال ان سبل التثمير في البلاد ضيقة او غير ميسَّرة ، وان السندات الوحيدة المأمونة التي يمكن تثمير المال بشرائها هي سندات الحكومة البريطانية ، ولو كانت فائدتها يسيرة

ونظرت الحكومة البريطانية الى الحالة الاقتصادية العامة في بريطانيا ، فرأتها يسودها القتام ، فعمدت اولاً الى موازنة ميزانيتها واستعادة مكانتها المالية كمقترض في سوق المال . ثم عمدت الى منع اصدار سندات جديدة الاَّ اذا عرضت عليها اولاً ونالت قبولها. ثم حظرت بيع السندات الاجنبية في السوق البريطانية . ولما كانت واثقة من ان حال الصناعة لا تغري بتثمير الاموال فيها ، لبثت قليلاً تنتظر وهي واثقة من ارتفاع اسعار سندات الحكومة. فارتفعت اسعارها لشدة الاقبال عليها. ومضت في الارتفاع حتى اصبحت نسبة الفائدة الاصلية الى ثمنها الجديد لا تزيد على ٣ ½ في المائة.

هنا تقدمت الحكومة البريطانية واعلنت مشروع التحويل ، وقالت انها في تاريخ معين تقبل ان تسدّد لأصحاب السندات سعرها الأصلي نقداً — كان سعرها في السوق حينئذٍ أعلى من السعر الاصلي — او ان تعطيهم سندات جديدة بفائدة ٣ ½ في المائة بدلاً من ٥ في المائة . ورغبة في اغراء الناس بالتحويل. وعدت ان تدفع للمحولين مبلغاً نسبيًّا معيناً ، لا يكفي ليعوضهم مما يخسرونهُ بنقص الفائدة ، ولكنهُ يغري على كل حال . وارفقت الحكومة نداءها المتقدم باستفزاز الشعور الوطني . ولكن الوطنية لم تكن العامل الفعّال في الاقبال على التحويل . لان اصحاب السندات قالوا اذا نحن لم نقبل التحويل واستوفينا ثمن سنداتنا نقداً فاذا نفعل بالنقد ولا سبيل امامنا لتثميره

فكانت النتيجة ان تسعة أعشار أصحاب السندات اقبلوا على التحويل ، والعشر الباقي استوفى ثمن سنداته بسعرها الاصلي فكان المبلغ الذي استوفوه مائتي مليون جنيه. وكانت عملية التحويل هذه باعتراف كبار الماليين اكبر عملية مالية في التاريخ. ومما لا ريب فيهِ ان احوال الصناعة والاقتصاد حينئذٍ ساعدت وزير المالية في تحقيق غرضهِ . ولكن ذلك لا ينتقص من البراعة التي عالج بها الموضوع . فالمستر سنودن وزير مالية العمال ، كان يرغب قبل ذلك كل الرغبة في تحويل قروض الحرب ، ولكنهُ لو حاولهُ لباء بالخسران ، لأن الاحوال لم تكن مؤاتية لهُ حينئذٍ

بقي علينا ان نبين اثر هذا التحويل في انتعاش بريطانيا الاقتصادي. وهذا الاثر يبدو في ناحيتين الاولى ان النقص في عبء الدين العام افضى الى نقص يسير في ضريبة الدخل. اما الناحية الثانية وهي أهمهن الاولى فارتفاع اسعار السندات المأمونة مجاراة لسندات الحكومة. فارتفعت كذلك قيمة السندات المحفوظة في خزائن الشركات الصناعية البريطانية . وكانت نتيجة هذا انتعاش الصناعات . ذلك ان اسعار السندات

كانت قد هبطت عند حدوث الأزمة فاضطر أصحاب الصناعات ان يحولوا جانباً من ربحهم في الصناعة لتوفية خسارتهم في ما كانوا يجنونه من السندات. فلما تمت عملية التحويل، وجد أصحاب الصناعات ان قيمة سنداتهم قد زادت، فتمكنوا من تجديد معاملهم او توزيع ارباح على مساهميهم . وهذا افضى بدوره الى زيادة الطلب على الآلات من صناعها من ناحية ، والى زيادة المال المتداول الناتج من توزيع الارباح على المساهمين ، من ناحية اخرى

وقد يتعذر على الباحث ان يعين نصيب الحواجز وعملية التحويل والتحسّن الاقتصادي العام في انتعاش بريطانيا . ولكن يرجح ان نصف انتعاش بريطانيا الاقتصادي يعود الفضل فيه الى عملية التحويل في قروض الحرب ، وهو النصف الاهم، لانهُ ينطوي على بزور الانتعاش الصحيح، حالة ان التحسّن الناشيء عن الحواجز الجمركية ، محدود في أثره ومداه

***

اما انتعاش الزراعة البريطانية فلم يكن عاملاً اساسيًّا في الانتعاش العام ، مع ان مقدرة الزراع الشرائية قد زادت زيادة لا يأس بها . وانما يهمنا ان نشير اليه لأنهُ مرتبط بشخصية رجل يقولون ان الدهر يعدُّ له مكان الصدر في سياسة البلاد لعني المستر ولتر الويت وزير الزراعة . فهو رجل يميل الى التنظيم في شؤون الحياة القومية زراعية وصناعية وغرضهُ ان يجعل الجزر البريطانية من الناحية الزراعية قادرة على كفاية نفسها بنفسها . ولتحقيق هذا الغرض نظم الزراع البريطانيين حتى يتمكنوا من منافسة زراع البلدان الاخرى التي تبيع منتجاتها في السوق البريطانية . ولا يخيفهُ ان يفضي عملهُ هذا الى ارتفاع اسعار الاغذية . فاذا قال لهُ دعاة التجارة الحرة ان تجارة الصادرات البريطانية تضعف اذا نقص ما تبيعهُ البلدان الزراعية في بريطانيا ، ردَّ عليهم ان صناعة الصادرات البريطانية تستطيع ان تبيع الفلاحين البريطانيين متى بدأ هؤلاء يجنون ربحاً من زراعتهم . وقد انشأ المستر الويت نظاماً تعاونياً للحاصلات الزراعية الرئيسية خاصة بتنظيم الانتاج والبيع وتعيين الاسعار. وما على جماعات الفلاحين الاّ ان يأتوا اليه جماعة جماعة ويعربوا عن رغبتهم في وضع نظام خاص لكل جماعة منهم فيضع لهم مشروعاً ثم يعرضهُ على البرلمان ويفوز في الغالب باقراره. فالمستر الويت اشبهُ ما يكون الآن بدكتاتور سوق الاطعمة في بريطانيا ، فانه اذا وجد مثلاً ان ما تصدرهُ الدغارك الى بريطانيا من لحم الخنزير ينافس ما ينتجه الانكليز انفسهم منافسة قوية يصدر انذاراً الى الدغاركيين بوجوب نقص ما يصدرونهُ والاّ طبَّق عليهم نظام الحصص ، فيقضي هذا في الغالب الى اتفاق ودي قائم على اساس من التساهل . ولهُ في بريطانيا معجبون كثيرون يرون فيه رئيساً للوزارة البريطانية في المستقبل . اما مقاوموه فحجتهُ مقاومتهم لهُ تستند الى انهُ يعوق القوى الطبيعية عن ان تفعل فعلها . ولكن البريطانيين بوجهٍ عام يدركون الآن انهُ اذا تركت القوى الطبيعية تفعل فعلها قضت على الزراعة في بريطانيا قضاء مبرماً

فرنسا والاصلاح الدستوري

بحث تاريخي دستوري

في اكتوبر سنة ١٩٣٢ كتب المسيو غاستون دومرج مقدمة لكتاب اصدره الشيخ موريس وردينير عنوانهُ « المساوي الدستورية ومشكلة التنقيح » . قال فيها : — ان فرنسا تتوق الى السلم الداخلي توقها الى السلم الخارجي ، ورغبتها الشديدة هي ان تجد وسيلة تمكنها من تحقيق السلمين معاً . ان نتيجة من هذا القبيل لايمكن الحصول عليها من دون تعديل شرائعنا الدستورية ، لانها هرمت كما تهرم كل الاشياء ، ويجب ان تعدل حتى تتلاءم مع الاحوال الجديدة السائدة في حياتنا العامة »

وقد يبدو للباحث ان اقل تعديل في الدستور الفرنسي ، يجعل النظام البرلماني ، اعلى مكانة وأصلح حالا مما هو الآن . وموطن الضعف في النظام البرلماني الفرنسي ، انما هو في منح سلطة عظيمة لمجلس النواب . فرئيس الجمهورية ، هو من الناحية النظرية ، رئيس السلطة التنفيذية ولكنه في الواقع ليس الا صورة . ورئيس الوزارة هو رئيس السلطة التنفيذية الفعلي . ثم انه واعضاء وزارته مسؤولون امام مجلس النواب . وفي السنوات الاخيرة اصبحوا مسؤولين امام مجلس الشيوخ كذلك

ومجلس النواب الفرنسي مؤلف من احزاب كثيرة ، قيل انها سبعة عشر حزباً في المجلس الحالي وقد تزيد . والفرق بين الحزب الواحد ، والحزب الذي إلى يمينه او الى يساره ، قد لايكون إلا يسيراً ، ولذلك يقتضي انشاء الحكومات الفرنسية ، انشاء كتل مؤتلفة من طوائف من الاحزاب ، لها كثرة في المجلس . فاذا عرضت مسألة يختلف فيها رأي الاحزاب المؤيدة للحكومة ، استردَّ بعضها تأييدهُ للحكومة فتسقط الوزارة ، فيعهد الى من يستطيع انشاء كتلة اخرى مؤتلفة من الاحزاب ، في تأليف الوزارة التالية . وهذا محتمل إلى حدٍّ ما . ولكن اذا عجز مجلس النواب عن ايجاد اكثرية مستقرة بعض الاستقرار تستند اليها الوزارات المتعاقبة ، تضطرب الحالة اي اضطراب ، وتعجز الحكومات عن تصريف شؤون الامة . وهذا ما حدث في مجلس النواب الفرنسي الذي انتخب سنة ١٩٢٤ ، وفي مجلس النواب الذي انتخب سنة ١٩٣٢ وفي الحالين ، كانت الاكثرية لاحزاب الميسرة — الاشتراكيين ، والراديكاليين الاشتراكيين — وفي الحالين كذلك انشأ هذان الحزبان ائتلافاً دعي « كتلة اليسار » Cartel des Gauches في خلال الحرب الانتخابية ، فاستطاعا معاً ان يفوزا بأكثرية المقاعد في المجلس . فلما اجتمع المجلس المنتخب فُضَّ الائتلاف ، لان الاشتراكيين يرفضون الاشتراك في حكومة اذا لم يكونوا وحدهم يستطيعون ان يؤلفوها من دون ان يستندوا الى تأييد حزب آخر . ولكنهم مع رفضهم كانوا يؤيدون الحكومات التي يؤلفها زعماء حزب الراديكاليين الاشتراكيين على شروط خاصة لكي يظلوا احراراً في استرداد تأييدهم متى شاءوا

وكانت حكومات الراديكاليين الاشتراكيين تستند الى احزاب الوسط او ما يليها من احزاب اليمينة ، اذ تفقد تأييد الاشتراكيين لها وكذلك كانت حكومات الراديكاليين الاشتراكيين — ومن

زعمائهم هريو ودالاديه — في مجلس ١٩٢٤ و١٩٣٢ رهناً باهواء من يؤيدها من الاحزاب ، ومن هنا منشأ التقلقل والاضطراب ، وسقوط الوزارات وقيامها ، بين عشية وضحاها

اما الاصلاح الدستوري الرئيسي الذي يراه المسيو دومرج وعلى صخرته تحطمت سفينة وزارته القومية هو ان يمنح رئيس الوزارة حق حل مجلس النواب بعد موافقة رئيس الجمهورية . فالدستور الفرنسي الذي وضع سنة ١٨٧٥ يمنح رئيس الجمهورية الحق في حل مجلس النواب ولكنه يحتاج في حله الى موافقة مجلس الشيوخ . وقد كان الغالب ان مجلس الشيوخ يرفض ان يمنح هذه الموافقة

ذلك ان هناك منافسة بين مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا ، واتجاههما المجلسين متعارضان دائماً فاذا اتجه مجلس النواب ، الى اليسار والتطرف ، اتجه مجلس الشيوخ قليلاً الى اليمين والاعتدال او المحافظة . والعكس بالعكس . اي اذا اتجه مجلس النواب الى اليمين والمحافظة اتجه مجلس الشيوخ قليلاً الى اليسار والتطرف . خذ مثلاً على ذلك مجلس النواب الذي انتخب سنة ١٩٣٢ ، فقد كان أكثر تطرفاً من المجلس الذي سبقه ، لذلك اتجه مجلس الشيوخ ، أكثر مما كان قبلاً ، الى المحافظة . ولو أن أحد رؤساء الوزارات الراديكالية الاشتراكية طلب في خلال السنتين الماضيتين ، حل مجلس النواب الفرنسي ، لكان فعل ذلك وهو واثق او متأمل على الاقل ، ان تزداد أكثريته في المجلس . وهو غرض لا يتفق ونزعة مجلس الشيوخ المحافظة ، ولذلك كان يرجح في هذه الحال ان يرفض مجلس الشيوخ التسليم بالحل ، لانه طبعاً لا يرضى ان يجيء مجلس جديد تكون فيه قوى احزاب اليسار ، اعظم مما هي

ومن هنا نرى ، ان مجلس النواب الفرنسي ، لم يحل قبل ميعاد حله الطبيعي الا مرة واحدة ، في خلال تاريخ الجمهورية الفرنسية الثالثة

فاذا قابلنا هذه الحالة بما يماثلها في بريطانيا ، وجدنا ، ان لرئيس الوزارة البريطانية ، ان يطلب الى مليك البلاد حل مجلس النواب والمليك قلما يرفض ذلك الطلب . فاذا احست وزارة من الوزارات البريطانية ، أنها أخذت تفقد أكثريتها التي تستند اليها في المجلس ، أو اذا اختلفت مع المجلس على خطة أساسية من خططها او تشريع مهم ، يرمي الى اصلاح معين تقيم له الوزارة شأناً كبيراً ، — لان المجلس لا يدري حقيقة ما يطلبه الرأي العام في صدد هذا التشريع — طلب رئيس الوزارة حل المجلس واجراء انتخاب عام ، على أساس المسألة المختلف فيها . فاذا كان الرأي العام مؤيداً للتشريع المقترح من قبل الحكومة ، أقبل على انتخاب مرشحيها في الانتخاب العام وكذلك يعود حزب الوزارة الى المجلس وهو اقوى مما كان ويعاد تأليف الوزارة فتستطيع ان تقر التشريع المطلوب . كذلك فعل بلدوين سنة ١٩٢٤ فقد كان له أكثرية في مجلس النواب ولكنه اراد ان يدخل الحماية الجمركية ولكن المجلس الذي انتخب قبيل ذلك وكان لبلدوين أكثرية فيه لم يكن قد انتخب على أساس الحماية الجمركية لذلك رأى بلدوين انه لا بد من استفتاء الشعب ، فطلب حل المجلس الى المليك ، فحل واجري انتخاب بريطاني عام ، على أساس « الحماية الجمركية » فخذل أنصارها اي بلدوين واتباعه وانشئت حكومة العمال الاولى برآسة

المستر مكدونالد . وعلى الضد من ذلك تجري الانتخابات الفرنسية العامة في مواعيد معينة ، اي عند ما تنتهي مدة مجلس النواب اي مرة كل اربع سنوات وقد يحدث — وهو الغالب — ان لا يكون على الناخبين ان يبدوا آراءهم في مسألة خطيرة بعينها وقت الانتخاب فيتسع المجال للمشعوذين السياسيين ووعودهم الخلابة . هذا فيما يتعلق بالاصلاح الدستوري الاساسي ، الذي يطلبه المسيو دومرج

ثم هناك نظام الاستجواب في مجلس النواب الفرنسي . فان النواب يتمادون فيه لاغراض خاصة في الغالب ، فيستجوبون الوزير المختص او رئيس الوزراء في اقل مسألة ادارية ، ورئيس الوزراء مسئول عن وزارته بوجه الاجمال ، وقد يفضي الجدال العنيف في مسألة لا شأن لها على الاطلاق ، الى سقوط الوزارة وحدوث اضطراب في الدوائر السياسية ، مع ان تلك المسألة قد لا يكون لها اي اثر في سياسة الوزارة بوجه عام . ومع ان البلاد تكون راضية عن الوزارة وخططها

بل ، ان نظام الاستجواب هذا ، غير المقيد بقيد ما ، يصرف النظر عن العناية بشؤون التشريع الخطيرة ، ويفضي في الغالب الى التراشق بالتهم والمؤاخذات الشخصية . ولما كان نظام الاحزاب في مجلس النواب الفرنسي ، مضطرباً كالرئبق ويهم الوزارة ان تحتفظ بالاكثرية التي تؤيدها ، افضى نظام الاستجواب ، الى قصر الوزارة على العناية بموضوعات الاستجوابات المختلفة — واكثرها تافه — وكذلك تراهم ينصرفون مرغمين عن العناية بما هو اهم منها من الاعمال الادارية الخاصة بهم

ثم هنالك نواح اخرى . فبعضهم يفكر مثلاً في نقص عدد النواب والشيوخ ولا يخفى ان عدد النواب في المجلس الفرنسي ٦١٥ وعدد الشيوخ ٣٠٠ شيخ . يضاف الى ذلك التفكير في منح السلطة القضائية الحق في الفصل في شرعية القوانين التي تسن وهو النظام الذي تسير عليه الولايات المتحدة الاميركية . وقد قرأنا اخيراً ، انهُ ثبت من تحقيق فضيحة ستافسكي ، ان طائفة كبيرة من النواب تنتظم انتظاماً صوريًّا في شركات مختلفة ، بقصد ان تستفيد الشركات من نفوذهم ومقامهم ، وان هذا العمل افضى الى ضروب من الفساد والارتكاب ولذلك . يفكر البعض في اقتراح تعديل او سن قانون دستوري ، من شأنهِ ان يحول دون امثال هذه الفضائح التي تفضح من مقام الحكم الديمقراطي في نفس الشعب الفرنسي . وطريقة ادخال تعديل على الدستور الفرنسي ، هو ان يعرض التعديل على مجلسي النواب والشيوخ ، كل على حدة ، فيقترع كل مجلس على التعديل كأنهُ مشروع قانون عادي . فاذا وافق المجلسان — كل على حدة — على التعديل ، اجتمعا في هيئة مؤتمر ، واقترعا عليه مجتمعين ، والاكثرية المطلقة تكفي لادخال التعديل على الدستور حينئذ

لما ألَّف المسيو دومرغ وزارتهُ القومية في فبراير كان أحد اغراضه تعديل الدستور الفرنسي تعديلاً يتفق ورأيه المتقدم . ولكن وزراء الحزب الراديكالي الاشتراكي رفضوا تأييده في هذا الصدد خوفاً من ان تفضي الزيادة في سلطة رئيس الوزراء الى تحكم دكتاتوري من جانب رئيس وزراء ليس في خلق دومرغ الديمقراطي . فسقطت وزارتهُ في اوائل نوفمبر وتألفت الوزارة الحالية برآسة المسيو فلاندان